

ينسب الى النبي ﷺ ، اذا وافق الحق ، سواء حدث به أو لم يحدث به ! وكذا كل ما جاء عنه من خير ، سواء قاله أو لم يقله ! وكذا كل قول حسن ! وكل حديث هو لله رضى ! وكل حديث يحسن به أن يقوله ! .

ولهذا عنونت على هذا المنهج بقولي: المنهج الباطل المكذوب. ولعل أمثال هذه الأحاديث من الموضوعات ، هي التي أعطت سنداً للوضاعين ، وخاصة الذين كانوا يضعون الأحاديث بزعمهم حسبة وتقرباً الى الله ، فكثرت الأقوال المنتحلة ، من حكم أهل الكتاب ، والفرس ، والهنود ، والزهاد ، والأطباء ، والقصاص ، وغيرهم ، ولكن العلماء النقاد ، كشفوا النقاب عن هذه الأحاديث ، وبينوا انها موضوعة ، كما مر من كلام يحيى بن معين ، وعبدالرحمن بن مهدي ، والعقيلي ، والخطابي ، وابن الجوزي ، والذهبي ، وغيرهم كثير .

الفرع الثاني: من أقوال علماء الحديث في رد الروايات المنكرة:

رويت عن العلماء أقوال كثيرة ومهمة ، في رد المنكر من الروايات ، وليس الغرض استقصاءها ، ولكن أقدم جملة منها ، بين يدي معايير نقد المتون .

قال الربيع بن خثيم: (ان من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار ، نعرفه به ، وان من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل ، نعرفه بها)^(١) . وهذه الكلمة ان هي الاقبس من الأحاديث النبوية السابقة ، التي مهدت للعلماء القول برد الروايات المنكرة .

وقال الخطيب البغدادي: (ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل ، وحكم القرآن الثابت المحكم ، والسنة المعلومة ، والفعل الجاري مجرى السنة ، وكل دليل مقطوع به)^(٢) . وقال: (وكل خبر واحد ، دل

(١) معرفة علوم الحديث للحام: ص ٦٢ .

(٢) الكفاية في علم الرواية: ص ٤٢٢ .

العقل، أو نص الكتاب، أو الثابت من الأخبار، أو الاجماع، أو الأدلة
الثابتة المعلومة، على صحته، وجد خبر آخر يعارضه، فإنه يجب اطراح
ذلك المعارض، والعمل بالثابت الصحيح اللازم، لأن العمل بالمعلوم
واجب على كل حال^(١).

فقد جعل الخطيب البغدادي خبر الآحاد غير مقبول في الحالات
التالية:

- ١ - إذا كان منافيا لحكم العقل.
- ٢ - إذا كان منافيا لحكم القرآن الثابت المحكم: أي إذا كان الحكم
المستفاد من النص القرآني ثابتا محكما. أما منافاته لحكم ظني
الدلالة من نص القرآن فلا توجب رده.
- ٣ - إذا كان منافيا للسنة المعلومة: أي إذا كانت السنة قد ثبتت
بطريق العلم لا بالظن.
- ٤ - إذا كان منافيا للفعل الجاري مجرى السنة: ولعله يعني إذا كان
الخبر منافيا لعمل السلف المتفق عليه، الثابت بطريق العلم لا
بالظن.
- ٥ - إذا كان منافيا لأي دليل مقطوع به.
- ٦ - إذا كان معارضا لخبر آحادي آخر، وكان ذلك الخبر مما ثبتت
صحته عندنا، بدلالة العقل، أو دلالة نص الكتاب، أو دلالة
الثابت من الأخبار الأخرى، أو دلالة الاجماع، أو ما سوى ذلك
من الأدلة الثابتة المعلومة.

وقال ابن الجوزي: (واعلم ان حديث المنكر، يقشع له جلد طالب
العلم وقلبه في الغالب)^(٢). وقال: (لأن المستحيل لو صدر عن الثقات رد،
ونسب اليهم الخطأ، ألا ترى انه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا ان

(١) المرجع السابق: ص ٤٣٤.

(٢) الموضوعات: ١٠٣/١.

الجملة قد دخل في سم الخياط، لما نفعنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم، لأنهم أخبروا بمسحيل، فكل حديث رأيت يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم انه موضوع، فلا تتكلف اعتباره^(١).

وقد لخص ابن الجوزي بحوثا كثيرة بهذه الكلمة الجامعة، وهي قوله: «فكل حديث رأيت يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم انه موضوع».

قال ابن القيم: (وسئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط، من غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد، بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ، وهدية فيما يأمر به، وينهى عنه، ويحبر عنه، ويدعو اليه، ويحبه، ويكرهه، ويشعره للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ، كواحد من أصحابه. فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ، وهدية وكلامه، وما يجوز أن يخبر به، وما لا يجوز: ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فإن للأخص به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله، من العلم بها، والتمييز بين ما يصح أن ينسب اليه وما لا يصح: ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم، يعرفون أقوالهم، ونصوصهم، ومذاهبهم، والله أعلم^(٢)).

ثم فصل الضوابط التي ترد الرويات لأجلها فقال: (ونحن ننبه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعا:

١ - فمنها اشتاله على أمثال هذه المجازفات، التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ.

٢ - ومنها تكذيب الحسن له.

(١) المرجع السابق: ١٠٦/١.

(٢) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم: ص ٤٢ - ٤٤.

- ٣ - ومنها سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه.
- ٤ - ومنها مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة، مناقضة بينة.
- ٥ - ومنها أن يدعى على النبي ﷺ انه فعل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلهم، وانهم اتفقوا على كتابته ولم ينقلوه.
- ٦ - ومنها أن يكون الحديث باطلاً في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ.
- ٧ - ومنها أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلاً عن كلام رسول الله ﷺ، الذي هو وحي يوحى.
- ٨ - ومنها أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا.
- ٩ - ومنها أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطريقة أشبه وأليق.
- ١٠ - ومنها أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه.
- ١١ - ومنها مخالفة الحديث صريح القرآن.
- ١٢ - ومنها ما يقترن بالحديث من القرائن التي يعلم بها أنه باطل.

وحيث ان هذه الضوابط لا تخلو من التكرار، فإنني سأجمع معايير نقد المتن في الفصول التالية:

- الفصل الأول: عدم مخالفة القرآن الكريم.
- الفصل الثاني: عدم مخالفة الثابت من الحديث والسيرة النبوية.
- الفصل الثالث: عدم مخالفة العقل أو الحس أو التاريخ.
- الفصل الرابع: كونه مما لا يشبه كلام النبوة.

الفصل الأول

نقد المرويات المخالفة للقرآن الكريم

لا مجال للشك عند كل مسلم، ان أي مروى عن الرسول ﷺ يخالف نصا قرآنيا، فليس من كلام النبوة، وهذه مسألة لا يختلف فيها اثنان. قال الله تعالى: «وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله، قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي، ان اتبع الا ما يوحى الي، إني أخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم»^(١).

فإذا وجدنا حديثا يخالف القرآن فالنظر اليه من جانبين:

الجانب الأول: من جهة الورد، فالقرآن الكريم كله قطعي الورد، ثابت ثبوتا لا مجال للشك فيه، أما الأحاديث النبوية فهي ظنية الورد الا المتواتر، وهو قليل، وحتى المتواتر فإنه مهما بلغ في درجة التأكد من ثبوته، فهو لا يرقى الى درجة القطع واليقين في ثبوت النصوص القرآنية، وبدليل العقل فإن الظني يرد إذا خالف القطعي.

الجانب الثاني: من جهة الدلالة، فالقرآن والحديث، نصوصها قد تكون قطعية الدلالة، على المعاني المستفادة منها، وقد تكون ظنية الدلالة، ولتحقق المخالفة بين نص الحديث ونص القرآن، ينبغي أن

(١) الآية ١٥ من سورة يونس.

يكون النصان لا يمتثلان التأويل. فإذا كان النصان أحدهما أو كلاهما
يحتمل التأويل، وبالتالي فالجمع بينهما ممكن، فلا مخالفة بين النصين، ولا
داعي لرد الحديث، لمجرد الاشتباه بأنه يخالف النص القرآني.

ومن هاهنا، فيمكن أن تختلف أنظار العلماء، وتتنوع الاجتهادات،
فقد يرى عالم، أو مذهب من المذاهب الإسلامية، رد حديث، لأنه
يخالف عنده نصاً قرآنياً، في حين يرى عالم، أو مذهب آخر، قبول
ذلك الحديث، لأنه حسب اجتهاده، مما يمكن التوفيق بينه وبين ذلك
النص.

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن بعض العلماء، قد لا يقتصر على
التأويل القريب، الذي يدعمه الذوق اللغوي والمعنوي، بل يتعداه إلى
التأويلات البعيدة المتكلفة، ومثل هذه التأويلات قد تفسد جمال اللفظ،
ونصاعة المعنى على السواء.

وسأقسم البحث في عدم مخالفة القرآن الكريم، حسب الروايات
الواردة، إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الروايات الواردة في الألوهية.

المبحث الثاني: الروايات الواردة في النبوة.

المبحث الثالث: الروايات الواردة في التفسير.

المبحث الرابع: الروايات الواردة في أحكام الجزاء والآخرة.

المبحث الأول

الروايات الواردة في الألوهية

المسألة الأولى: رواية قوله للجارية: «أين الله؟»:

روى مسلم، عن معاوية بن الحكم السلمي قال: كانت لي جارية ترعى غنماً لي قبل أحد والجوانية، فاطلعت ذات يوم، فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم، آسف كما يأسفون، لكنني صككتها^(١) صكة. فأتيت رسول الله ﷺ، فعظم ذلك علي، قلت: يا رسول الله أفلا أعتقها؟ قال «أئني بها»، فأتيته بها، فقال لها: «أين الله؟». قالت: في السماء، قال: «من أنا؟»، قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة».^(٢)

ورواه مالك وأحمد وأبو داود والنسائي، كلهم بمثل قوله للجارية «أين الله؟»^(٣).

ويتعجب الباحث من سؤاله ﷺ للجارية بلفظ «أين الله؟»، وكيف يتفق هذا مع قوله تعالى «ليس كمثله شيء؟»، وهو - فضلاً عن إيهامه الجهة والمكان - فليس المعهود من حال النبي ﷺ، بل كان يختبر

(١) الصك: الضرب. أي ضربتها ضربة. (النهاية: ٢٩٣/٢ - ٢٩٤).

(٢) صحيح مسلم: ٢٠/٥ - ٢٤. وسنن البيهقي: ٥٧/١٠.

(٣) الموطأ للإمام مالك: ٨٤/٤ - ٨٥. ومسند الإمام أحمد: ٤٤٧/٥ - ٤٤٩. وسنن أبي داود: رقم ٩٣٠. وسنن النسائي ١٤/٣ - ١٨. ووقع في الموطأ وهم في اسم الصحابي، فقد جاء فيه السند هكذا: (مالك، عن هلال بن أسامة، عن عطاء بن يسار، عن عمر بن الحكم أنه قال). وانظر السنن الكبرى للبيهقي: ٢٨٧/٧ و ٥٧/١٠.

إيمان الشخص بسؤاله عن الشهادتين، وفيها عقيدة التوحيد، وهي دليل إيمان المشرك، وليس اعتقاده أن الله في السماء، فهذه من عقائد مشركي العرب.

ومن الشواهد على أن المعهود هو السؤال عن الشهادتين، ما رواه الإمام مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية له سوداء، فقال: يا رسول الله، إن علي رقبة مؤمنة، فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها. فقال لها رسول الله ﷺ: «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟»، قالت: نعم. قال: «أتشهدين أن محمداً رسول الله؟». قالت: نعم. قال: «أتوقنين بالبعث بعد الموت؟» قالت: نعم. فقال رسول الله ﷺ: «أعتقها». (١) وفي رواية أخرى عند البيهقي: (فقال: من ربك؟ قالت: الله ربي. قال: فما دينك؟ قالت: الإسلام. قال: فمن أنا؟ قالت: أنت رسول الله. قال: فتصليين الخمس وتقرين بما جئت به من عند الله؟ قالت: نعم. فضرب ﷺ على ظهرها وقال أعتقها) (٢).

وروى البيهقي كذلك، عن الشريد بن سويد الثقفي، قال: قلت يا رسول الله، إن أمتي أوصت إلي أن أعتق عنها رقبة، وإن عندي جارية سوداء نوبية. فقال رسول الله ﷺ: ادع بها. فقال: من ربك؟ قالت: الله. قال: فمن أنا؟ قالت: رسول الله. قال: (أعتقها فإنها مؤمنة). (٣)

ولم يتعرض المازري وعياض والأبي والسنوسي والنووي في شرح مسلم، ولا الباجي والزرقاني في شرح الموطأ، لروايات الحديث التي ليس فيها قوله للجارية «أين الله؟»، ولذلك اضطروا إلى أن يسلكوا حيل هذه اللفظة مسلك التأويل (٤).

(١) الموطأ للإمام مالك: ٨٥/٤ - ٨٦. والسنن الكبرى للبيهقي: ٣٨٨/٧ و ٥٧/١٠.

(٢) المرجع السابق: ٢٨٨/٧.

(٣) المرجع السابق: ٣٨٨/٧ - ٣٨٩.

(٤) إكمال إكمال المعلم للأبي: ٢٤١/٢. ومكمل إكمال الإكمال للسنوسي: ٢٤١/٢ - ٢٤٣. والمنتقى

للباجي: ٢٧٤/٦. وشرح الموطأ للزرقاني: ٨٥/٤، ونقل عن ابن عبد البر أنه قال: هو على حد قوله

تعالى «أأمنتم من في السماء»، «إليه يصعد الكلم الطيب».

وتأويل هذه اللفظة ممكن، ولكن شتان بين قوله تعالى «أأمنتم من في السماء»^(١) وقوله تعالى «إليه يصعد الكلم الطيب»^(٢) وبين هذه اللفظة، عدا عن كونها ليست من معهود كلام النبي ﷺ، ولذلك قال الشيخ عبدالله ابن الصديق في تحقيقه لكتاب التمهيد: (رواه مسلم وأبو داود والنسائي، وقد تصرف الرواة في ألفاظه، فروي بهذا اللفظ كما هنا، وبلفظ «من ربك؟ قالت الله ربي»، وبلفظ «أشهدين ان لا اله الا الله؟ قالت نعم»، وقد استوعب تلك الألفاظ بأسانيدھا الحافظ البيهقي، في السنن الكبرى، بحيث يجزم الواقف عليها، ان اللفظ المذكور هنا مروى بالمعنى حسب فهم الراوي، ويؤيد ذلك ان المعهود من حال النبي ﷺ، الثابت عنه بالتواتر، انه كان يختبر اسلام الشخص بسؤاله عن الشهادتين، اللتين هما أساس الاسلام ودليله، اما كون الله في السماء، فكانت عقيدة العرب في الجاهلية، وكانوا مشركين، فكيف تكون دليلا على الاسلام؟)^(٣) فلعل من رواه بلفظ «اين الله؟» انما رواه على المعنى، والله أعلم.

المسألة الثانية: رواية اطيظ العرش:

روى أبو داود، عن محمد بن اسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابي، فقال: يا رسول الله، جهدت الأنفس، وضاعت العيال، ونهكت الأموال، وهلكت الأنعام، فاستسق الله لنا، فإننا نستشفع بك على الله، ونستشفع بالله عليك. فقال رسول الله ﷺ: «ويحك، أتدري ما تقول؟». وسبح رسول الله ﷺ، فما زال يسبح حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه،

(١) من قوله تعالى: «أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور؟». الآية ١٦ من سورة الملك ٦٧.

(٢) من قوله تعالى: «من كان يريد العزة فلله العزة جميعا، إليه يصعد الكلم الطيب، والعمل الصالح يرفعه، والذين يمكرون السيئات لهم عذاب شديد، ومكر أولئك هو يبور». الآية ١٠ من سورة فاطر ٢٥.

(٣) حاشية التمهيد ١٣٤/٧ - ١٣٥.

ثم قال: «ويحك، انه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك، ويحك، أتدري ما الله؟ ان عرشه على سمواته هكذا - وقال بأصابعه^(١) مثل القبة عليه -، وانه ليئط^(٢) به أطيظ الرجل بالراكب^(٣)».

وفي هذه الرواية وصف الرب سبحانه بصفات المخلوقين، فهي تصويره راكباً على العرش ركوباً حسياً، حتى ان العرش ليصوت من عظمته وثقله!

وأين هذا من التنزيه المستفاد من قوله تعالى «ليس كمثله شيء»^(٤)؟ ولهذا الرواية شاهد عند الدارمي، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قيل له: ما المقام المحمود؟ قال: «ذاك يوم ينزل الله تعالى على كرسيه، يئط كما يئط الرجل الجديد من تضايقه به، وهو كسعة ما بين السماء والأرض، ويجاء بكم حفاة عراة غرلاً^(٥)، فيكون أول من يكسى ابراهيم، يقول الله تعالى اكسوا خليلي، فيؤتى بريطتين^(٦) بيضاوين من رباط الجنة، ثم أكسى على اثره، ثم اقوم عن يمين الله مقاما يغبطني الأولون والآخرون»^(٧).

وهناك شاهد آخر، رواه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة، ورواه مطين عن عمر، قال: أتت امرأة النبي ﷺ، فقالت: ادع الله ان يدخلني الجنة. فعظم أمر الرب، ثم قال: «ان كرسيه فوق السموات والأرض، وانه يقعد عليه فما يفضل منه مقدار أربع أصابع، وان له أطيظاً كأطيظ الرجل...» الحديث^(٨).

(١) قال، هنا: بمعنى فعل، أي وضع أصابع كفه كالقبة، مشيراً الى أن العرش مثل ذلك فوق السموات.

(٢) أط الرجل يئط: إذا سمع له صوت من الثقل الذي عليه، وخاصة إذا كان الرجل جديداً

(٣) سنن أبي داود: رقم الحديث: ٤٧٢٦.

(٤) من الآية ١١ من سورة الشورى ٤٢.

(٥) غرلاً: أي غير محتونين

(٦) الربطة: كل ثوب رقيق لين، والجمع ربط وزياط. (النهاية: ١٣١/٢).

(٧) سنن الدارمي ٢٢٥/٢.

(٨) حاشية التمهيد للشيخ عبد الله ابن الصديق ١٤٢/٧.

وقد اشتهرت هذه الروايات بين العلماء بـ «حديث الأطيط»، ولتعدد الروايات والأسانيد، فقد قوى أمره بعض العلماء، وجبروا ما في أسانيده من ضعف، ولم يرتابوا في نكارة معناه، ولم يروا فيه أكثر مما في قوله تعالى «الرحمن على العرش استوى»^(١)، ولم يلاحظوا الفرق الكبير بين الآية القرآنية الكريمة، المتفقة مع البيان العربي، والحس البلاغي، وبين صورة ركوب الرجل وهو يئط تحت راحبه! ومنهم ابن تيمية، وابن قيم الجوزية.

أما ابن تيمية رحمه الله، فبعد أن أشار إلى ما رواه الضياء المقدسي في «المختارة»، فإنه لم يستنكر أنه يجلس عليه فما يفضل منه قدر أربع أصابع، ولكنه استنكر رواية أنه ما يفضل منه إلا أربع أصابع، فيكون العرش أكبر من الله! تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. ثم ذكر أن طائفة من أهل الحديث ترويه لاضطرابه، كما فعل ذلك أبو بكر الاسماعيلي، وابن الجوزي، وغيرها، وأضاف أن أكثر أهل السنة قبلوه، وفيه قال: «ان عرشه - أو كرسيه - وسع السموات والأرض، وأنه يجلس عليه فما يفضل منه قدر أربعة أصابع، - أو فما يفضل منه إلا قدر أربع اصابع - ، وأنه ليئط به أطيط الرجل الجديد براحبه». ويقول ان كثيرا ممن رواه روه بلفظ «فما يفضل منه إلا أربع أصابع»، وان القاضي وابن الزاغوني وغيرها اعتقدوا صحة هذا اللفظ فأمروه^(٢)، وتكلموا على معناه بأن ذلك القدر لا يحصل عليه الاستواء، لكنه يرى أن هذا معنى غريب، ليس له قط شاهد في شيء من الروايات، بل هو يقتضي أن يكون العرش أعظم من الرب وأكبر، وهذا باطل مخالف للكتاب والسنة والعقل^(٣).

وهل شيء أعظم من هذا المعنى الغريب في الفظاعة والنكارة حتى

(١) الآية ٥ من سورة طه ٢٠.

(٢) أي مشوه وقبلوه.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية: ٤٣٤/١٦ - ٤٣٦

يقول (ليس له قط شاهد في شيء من الروايات)؟ . وكأنه مما يمكن أن
تطلب له الشواهد؟! .

وأما ابن القيم فقد صحح الحديث، وبالغ في تقويته، وأطال في
ذلك^(١) .

ومن المفيد، بيان أن هذا الحديث فضلا عن نكارة المعنى، فهو
ضعيف الاسناد، فحديث جبير بن مطعم يضعف من ثلاثة أوجه:

١ - في اسناده محمد بن اسحاق بن يسار، صاحب المغاري، وهو
مختلف في الاحتجاج به، فبينما قبله بعضهم فقد وهاه آخرون، وكذبه
هشام بن عروة وسليمان التيمي، وقال مالك انه دجال. فكيف يحتاج
بحديث فيه ابن اسحاق؟ .

٢ - بالاضافة الى الاختلاف في ابن اسحاق، فهو مدلس، ولم
يصرح في هذا الحديث بالسمع، والمدلس اذا لم يصرح بالسمع فحديثه
ضعيف .

٣ - فيه جبير بن محمد، وهو مجهول .

وأما حديث عمر فإنه يضعف من وجهين:

١ - في اسناده عبد الله بن خليفة، وهو مجهول .

٢ - فيه أبو اسحاق السبيعي، وهو مدلس، ولم يصرح بالسمع .

**المسألة الثالثة: رواية لو انكم دليتم رجلا بجبل الى الأرض
السفلى لهبط على الله:**

روى الترمذي، عن الحسن البصري، عن أبي هريرة قال: «بينما نبي
الله ﷺ جالس وأصحابه اذ أتى عليهم سحاب.

(١) تهذيب سنن أبي داود وایضاح مشكلاته، لابن القيم: ٩٤/٧ - ١١٧ .